

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٥ رفع نائب عام الجنايات الكبرى إلى محمئنا
القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/١٢٢٣)
بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ المتضمن :

- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢٩٩ وبدلالة
المادة ٣٠٠ من القانون ذاته ، وعملاً بالمواد ذاتها وضع المجرم بالأشغال
الشاقة المؤقتة مدة اثنتي عشرة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف كون
الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون
محكمة الجنايات الكبرى .

المطالعة :

حيث إن الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً
وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في
المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

• بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية
طلب في نهايتها تأييد الحكم المشار إليه أعلاه .

الق رار

بعد التدقيق والمداولة : فقد أسندت النيابة العامة
لدى محكمة الجنايات الكبرى للمتهم

التهمة :

جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢٩٩ عقوبات وبدلالة المادة
٣٠٠ من القانون ذاته .

الوقائع :

وكما وردت بإسناد النيابة العامة تشير إلى أن المجني عليه
المولود بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ هو ابن المتهم وقد استغل الأخير وجوده معه
لوحدهما في المنزل بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ وقام بتجريد ملابسه ولاط به قدمت
الشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق في أوراق هذه الدعوى وجدت المحكمة بأن الوقائع الثابتة لديها
تتلخص :

بأن المجني عليه إبراهيم البالغ من العمر ثمان سنوات هو ابن المتهم
حيث يسكن المجني عليه مع والدته والمتهم في منزل واحد وإنه وفي
الشهر الثالث من عام ٢٠١٣ وفي حوالي الساعة الخامسة مساءً وأثناء وجود
المجني عليه في منزله حضر والده (المتهم) إليه ونظراً لعدم وجود والده
المجني عليه في المنزل قام المتهم باصطحاب المجني عليه (ابنه) وطلب منه نزع
ملابسه حيث قام المتهم بإنزال بنطلون ابنه المجني عليه وقام المتهم أيضاً بإنزال
ملابسه ووضع على يده (بزاق) من فمه وضعها على قضيبه حيث قام بإدخاله في
مؤخرة ابنه حتى استمنى .

وحيث وعد المتهم ابنه المجني عليه بإحضار العاب له بعد الانتهاء منه
وعند عودة والدته قام المجني عليه بإبلاغها بما حصل معه وعلى هذا الأساس
قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على وقائع هذه الدعوى : وجدت المحكمة إن ما قام به
المتهم بتاريخ تلك الواقعة وهي قيامه بإنزال بنطلون

المجني عليه ووضع قضيبيته في مؤخرته حتى استمنى لتشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض .

حيث توافر الركن المادي بعناصره الثلاثة إذا صدر عن المتهم سلوك مادي تمثل باستطالة المتهم إلى جسم المجني عليه وكشف عورته من خلال قيامه بوضع قضيبيته في مؤخرة المجني عليه ونتيجة تمثلت بخدش الحياء العرضي للمجني عليه التي يحرص على سترها وعلاقة سببية بين السلوك والنتيجة إذا كانت تلك الاعتداءات بسبب أفعال المتهم .

كما توافر بحق المتهم القصد الجنائي بشقيه كونه قد ارتكب الفعل وهو عالم بعناصره مريداً لنتائجه وعالماً بأنه محظور عليه إتيانه.

وباستعراض كامل ظروف الدعوى تجد المحكمة بما لا يدع مجالاً للشك بتوافر القصد الجرمي لدى المتهم .

لهذا واستناداً لما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم
بجنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢٩٩ وبدلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد به قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثمان سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات إضافة نصف العقوبة أعلاه إليها وهي أربع سنوات أشغال شاقة لتصبح العقوبة بحقه وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة اثنتي عشرة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات وبصفتنا محكمة موضوع في مثل هذه الحالة نجد :
أ. من حيث الواقعة الجرمية : باستعراضنا لبيانات الدعوى وتدقيقها نجد إن المتهم قد استغل وجوده في البيت

لوحده مع ابنه المجني عليه بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ وقام بهتك عرض ولده وتمت ملاحقته وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى هذه الواقعة من خلال شهادة والد المجني عليه وشهادة المجني عليه المولود بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ والتقارير الطبي وفحص العينات فإن ما توصلت إليه يتفق والواقعة التي توصلنا إليها .

ب. من حيث التطبيقات القانونية : فإننا نجد إن أفعال المتهم تجاه ولده المجني عليه وهي الاستطالة إلى عرضه والذي يحرص المجني عليه على سترها وصونها وخذشت عاطفة الحياء العرضي لديه فإنها تشكل بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته مما يستوجب تجريمه بهذه التهمة .

ج. من حيث العقوبة : فإن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدها القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات والمادة ٣٠٠ من القانون ذاته .

وحيث إن الحكم الصادر بهذه القضية جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب تأييده .

لذا نقرر تأييد القرار الصادر في هذه القضية وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب. ع